

Default Credit Facilities in Jordan

Mohammad Alawin

Wasfi Al-Odwan

Abstract

Objective: The study aimed to analyze the factors that affected default credit facilities at commercial banks in Jordan, during the period (2003-2014). This study implemented two types of variables: economic and banking variables. **Methods:** The study adopted the descriptive analysis along with an economic model that reflected the relationship between these variables, and it also used panel data analysis among a sample that comprised seven domestic banks and two foreign banks. **Results:** The results of the study showed that default credit facilities didn't form a growing phenomenon for the Jordanian banking system due to its high financial solvency and retention of high levels of liquidity. In addition, the results showed a statistically significant inverse relationship between the size of the default credit facilities and both growth rate in real GDP and the bank size. On the other hand, there was no statistically significant relationship between default credit facilities and (unemployment rate, the size of government capital spending, interest rate, degree of bank risk, and the management of the bank). **Conclusion:** According to these results, the study concluded that it is necessary to identify standard rates for credit default size commensurate with the size of the credit facilities granted by the bank.

Keywords: Default Credit Facilities, Non-Performing Loans, Commercial Banks, Panel Data, Jordan.

تعرُّ القروض التجارية في الأردن

محمد علاوين (*)

وصفي العدوان (**)

ملخص:

هدف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى تحليل العوامل المؤثرة في التسهيلات الائتمانية المُتعرِّة لدى المصارف التجارية في الأردن. وسيتم ذلك من خلال دراسة نوعين من المُتغيرات: متغيرات اقتصادية ومُتغيرات مصرفية، وذلك للفترة الزمنية (2003-2014). **المنهجية:** اعتمدت الدراسة على منهجية التحليل الوصفي إلى جانب توظيف نموذج اقتصادي يعكس العلاقة بين هذه المتغيرات. وقد استخدمت منهجية السلاسل الزمنية المقطعية (Panel Data) وذلك في عينة بلغت تسعة مصارف، سبعة منها محلية واثنان أجنبيان. **النتائج:** بيّنت نتائج الدراسة أن ظاهرة التسهيلات الائتمانية المتعرِّة لم تُشكّل ظاهرة متنامية للجهاز المصرفي الأردني، نتيجةً لارتفاع ملاءته المالية واحتفاظه بمعدلات عالية من السيولة والمخصصات لمواجهة تعرُّ هذه التسهيلات. كما أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين حجم التسهيلات الائتمانية المُتعرِّة وكل من: معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وحجم المصرف. من جهة أخرى، أظهرت نتائج الدراسة عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين التسهيلات الائتمانية المُتعرِّة وكل من: معدل البطالة، وحجم الإنفاق الرأسمالي الحكومي، ومعدل الفائدة، ودرجة المخاطرة المصرفية، وإدارة المصرف. **الخلاصة:** بناءً على النتائج السابقة، فإن الدراسة توصي بضرورة تحديد معدلات معيارية لحجم التعرُّ الائتماني تتناسب مع حجم التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل المصرف.

المصطلحات الأساسية: تسهيلات ائتمانية متعرِّة، قروض غير عاملة، مصارف تجارية، نموذج البيانات المقطعية، الأردن.

(*) أستاذ قسم الاقتصاد، جامعة الكويت، أستاذ، الجامعة الأردنية - الأردن.

(**) باحث اقتصادي، ديوان المحاسبة، الأردن.

مقدمة:

يُعدُّ القطاع المصرفي من أهم القطاعات التي تؤدي دوراً رئيساً بارزاً في عملية التنمية الاقتصادية لأي دولة، وذلك من خلال توفيره للموارد المالية الضرورية لتلبية الحاجات التمويلية للأنشطة الاقتصادية بمختلف قطاعاتها. وتعد عملية منح التسهيلات الائتمانية إحدى أبرز الوظائف التي تقوم بها المصارف التجارية. وبناءً عليه؛ فإن نجاح الجهاز المصرفي في إدارة عملية منح التسهيلات الائتمانية يُعد الضمان والمعزز لاستمرار النمو والازدهار الاقتصادي في أي بلد، في حين تعد مشكلة التعثر في التسهيلات الائتمانية الممنوحة للعملاء من المشكلات الرئيسة التي تحد من ذلك النمو نتيجة للآثار السلبية المترتبة على ذلك، المتمثلة في اهتزاز الثقة بالجهاز المصرفي؛ ومن ثم حدوث تباطؤ في النمو الاقتصادي.

وقد شهدت التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل المصارف المُرخّصة في الأردن ارتفاعاً ملحوظاً خلال الفترة (2003-2014)؛ فقد ارتفع إجمالي رصيد تلك التسهيلات من (5.3) مليارات دينار في عام 2003 إلى (19.5) مليار دينار في نهاية عام 2014 وبمعدل نمو سنوي بلغ (12.3%) بالمتوسط. وراوحت نسبة هذه التسهيلات إلى الناتج المحلي الإجمالي بين 73% و93%؛ الأمر الذي يعكس الدور المهم الذي تقوم به المصارف في تمويل مختلف قطاعات الاقتصاد الأردني (جمعية البنوك في الأردن، 2014). وعليه؛ فإن التعثر في سداد هذه التسهيلات، التي هي في الأصل المصدر الأساسي لإيرادات البنوك، سينعكس في النهاية على ربحية المصارف التجارية، إلى جانب التأثير في كفاءة تلك المصارف في إدارة هذه التسهيلات؛ الأمر الذي يزيد من شكوك المساهمين بمدى الثقة في متانة القطاع المصرفي.

لهذا؛ تتمثل أهمية هذه الدراسة في معرفة حجم التسهيلات الائتمانية المتعثرة لدى المصارف التجارية في الأردن، وما نسبتها من إجمالي تسهيلات الائتمانية الممنوحة. بالإضافة إلى معرفة أهم الأسباب والعوامل التي تؤثر في تعثر التسهيلات الائتمانية للمصارف التجارية في الأردن، وتحديد معرفة المتغيرات الاقتصادية الكلية المتمثلة في (نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، ومعدل حجم الإنفاق الحكومي على المشروعات الرأسمالية، ومعدل البطالة) في التسهيلات الائتمانية المتعثرة لدى المصارف التجارية في الأردن. كما سيتم دراسة أثر المتغيرات المصرفية المرتبطة بشكل مباشر بأداء المصرف المتمثلة في (معدل الفائدة، وحجم المصرف،

ودرجة مخاطرة المصرف، وإدارة المصرف) في التسهيلات الائتمانية المتعثرة لدى المصارف التجارية في الأردن.

الإطار النظري:

تعد سلامة التسهيلات الائتمانية وعدم تعثرها من الوظائف المهمة والخطرة في الوقت نفسه بالنسبة للمصارف التجارية؛ حيث إنها تؤثر في قوة ومثانة المركز المالي لهذه المصارف على نحو خاص؛ ومن ثم على قوة القطاع المالي واستقراره على نحو عام. فقد أشار Hutchison & Noy (2005) إلى أن موجة من إخفاقات المصارف يمكن أن تعمل على تخفيض عملية خلق الائتمان وتخفيض عرض النقود وما قد ينتج عن ذلك من ركود اقتصادي؛ وذلك لأن الانخفاض في عرض النقود يمكن أن يجبر الشركات والأفراد على تخفيض كل من الاستثمار والاستهلاك الذي يظهر في انخفاض الإنتاج في الأجل القصير، وما قد تكون له من آثار سلبية في الأجل الطويل.

وقد أشار Love & Zaidi (2010) إلى أن الأزمات المصرفية لها أثر سلبي على الثقة في النظام المالي؛ وذلك لأن المودعين قد يفقدون الثقة في المصارف التجارية إلى جانب أن بعض المصارف قد تفقد الثقة أيضاً في مصارف أخرى؛ الأمر الذي يترتب عليه وجود تعثر في قيام النظام المالي بتنفيذ مهامه المنوطة به. وفي المقابل، يمكن أن يسبب الركود الاقتصادي إفلاس عدد كبير من الشركات والأفراد؛ الأمر الذي قد يؤدي إلى تعثر التسهيلات الائتمانية وزيادة خسائر المصارف، ومن ثم؛ فإن انخفاض الأنشطة الاقتصادية ستؤدي إلى مشكلات في السيولة أو التعثر لتلك المصارف.

ومن الآثار السلبية للركود الاقتصادي أنه يعمل على تخفيض الإيداع بسبب زيادة معدلات البطالة والانخفاض في الدخل؛ حيث تبدأ مدخرات الأفراد بالانخفاض نتيجة لذلك، ومن ثم انخفاض السيولة لدى المصارف التجارية؛ مما قد يترتب عليه تعثر المصارف في القيام بواجباتها والتزاماتها المالية (Serwa, 2010).

مؤشرات التسهيلات الائتمانية المتعثرة:

عرفت تعليمات البنك المركزي التسهيلات الائتمانية غير العاملة (المتعثرة) بأنها "التسهيلات الائتمانية التي مضى على استحقاقها أو استحقاق أحد أقساطها

أو عدم انتظام السداد لأصل المبلغ و/أو الفوائد أو جمود الحساب الجاري من (90-179) يوماً للتسهيلات الائتمانية دون المستوى، ومن (180-359) يوماً للتسهيلات الائتمانية المشكوك في تحصيلها، و(360) يوماً فأكثر للتسهيلات الائتمانية الهالكة" (البنك المركزي الأردني، 2015).

وتتضمن مؤشرات تعثر التسهيلات الائتمانية ما يأتي: المؤشرات الدالة على التعثر الائتماني "من خلال البيانات المالية للجهة المقترضة"، وذلك من خلال بيانات الميزانية العامة ومُلحقاتها أو من خلال حساب الأرباح والخسائر. وهناك مؤشرات تدل على التعثر الائتماني وتتعلق "بمعاملات الجهة المقترضة مع المصرف"؛ مثل تكرار التقدم بطلبات جدولة أقساط القروض، وإصدار شيكات من دون رصيد في الحساب، وانخفاض القيمة السوقية للضمانات المقدمة من الجهات الدائنة، أو حدوث تغيير في طبيعة عمل الجهة المقترضة (عثمان، 2002؛ العياش، 2013).

أما العوامل المسببة لتعثر التسهيلات الائتمانية؛ فإنها تنقسم إلى "عوامل متعلقة بالمصرف"، وتتمثل -بشكل أساسي- في عدم وجود سياسة ائتمانية فعّالة لدى المصارف. وإلى "عوامل متعلقة بالجهة المقترضة"، وتتمثل في ضعف القدرات الإدارية والمالية لهذه الجهة وفي استخدام مبلغ التسهيلات الممنوحة لغير الغاية التي مُنحت لها. وأخيراً، "عوامل متعلقة بظروف البيئة الخارجية"، وتتمثل في تراجع الأداء الاقتصادي العام للدولة، وتزايد معدلات التضخم، وارتفاع معدلات البطالة، وعدم توافر الاستقرار السياسي والأمني، وضعف الرقابة على المصارف من قبل البنك المركزي (Zaib et al., 2014; Louzis et al., 2010).

الدراسات السابقة:

تعددت الدراسات التي تناولت موضوع التسهيلات الائتمانية المتعثرة في المصارف التجارية الأردنية؛ فقد أرجع العبادي (1995) الأسباب والعوامل المؤثرة في تعثر قروض القطاع المصرفي الأردني إلى ثلاث مجموعات رئيسية: الأولى تتعلق بالمصرف المقترض، والثانية تتعلق بالعميل المقترض، والثالثة تتعلق بالبنك المركزي. وتمثلت أهم أسباب تعثر القروض للبنوك عينة الدراسة في سوء إدارة تلك المصارف، وتراجع أنشطة العميل المقترض، وعدم وجود كفاءة في العلاقة بين تلك المصارف والبنك المركزي.

ويبين الداوود (2000) أن أبرز العوامل المؤثرة في تعثر الديون لدى المصارف التجارية الأردنية تمثلت في الركود الاقتصادي الذي يعمل على فشل المشروعات

الممولة من تلك القروض؛ إذ يحد ذلك من قدرة العميل على سداد ما عليه من التزامات تجاه المصارف. وبيّنت الدراسة أنه لا يوجد اتباع لأساليب محددة من قبل المصارف التجارية في معالجة ظاهرة الديون المتعثّرة، كما بيّنت الدراسة أيضاً أن للمقترض دوراً رئيساً في تعثر الديون نتيجة لعدم استخدامه للقروض بحسب الغايات التي أفصح عنها للمصرف.

قام الخزعلي (2000) بدراسة لثلاثة مصارف تعمل في الجهاز المصرفي الأردني للفترة (1980-1997). وقد أظهرت النتائج وجود ضعف في كفاءة المصارف التجارية المتعثّرة في الأردن في إدارة مصادر واستخدامات الأموال المخصصة للإقراض؛ حيث تبيّن وجود مخاطر عالية لتلك المصارف المتعثّرة، وانخفاض نسب الاستثمار في الأوراق المالية الحكومية، إلى جانب عدم التنوع في استخدامات موارد تلك المصارف، في حين كانت عوائدها قليلة مقارنة مع المصارف التجارية غير المتعثّرة وهي النتائج ذاتها التي توصل إليها أبو الهيجاء، (1997).

وأوضح أبو عبيد (2003) في دراسته أن مشكلة القروض المتعثّرة لدى المصارف التجارية الأردنية تمثل ظاهرة متنامية خلال الفترة (1992-2000)؛ إذ ارتفعت نسبة القروض غير العاملة من (8.8%) عام 1992 إلى (22.2%) نهاية عام 2000. كما بيّنت نتائج الدراسة وجود علاقة عكسية قوية بين نسبة القروض غير العاملة ومعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الجارية، ووجود علاقة عكسية مع معدل التضخم، بينما كانت هنالك علاقة طردية قوية بين القروض المتعثّرة وحجم المحفظة الائتمانية؛ وعلاقة طردية قوية مع معدل الفائدة المصرفية.

وتوصل حداد (2005) في دراسته التي استندت إلى عينة عشوائية لمجموعة موظفي مصارف على مستوى: مديريين، ورؤساء أقسام وموظفين، وموظفي التسهيلات الائتمانية، وبمختلف المستويات الاجتماعية في أربع مدن أردنية رئيسية إلى عدد من النتائج. فقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين تعثر التسهيلات الائتمانية، وكل من العوامل الخارجية المُتمثلة في: السياسة الائتمانية المُتبعة من قبل إدارة المصرف، وسياسة البنك المركزي تجاه المصارف التجارية، وضعف الدراسات المتعلقة بالوضع المالي للعميل، وعوامل وأسباب متعلقة بموظفي التسهيلات الائتمانية. كما توصلت الدراسة إلى أن تعثر سداد الديون يتأثر بالدراسة الائتمانية التي يعتمد عليها المصرف في الموافقة على منح التسهيلات للعملاء، وأن

اهتمام المصارف بالضمان المتعلق بالقروض وإهمال دراسة الجدوى للمشروع كان من الأسباب المهمة في تعثّر القروض لدى المصارف التجارية الأردنية. وبينت الدراسة أيضاً أن تعثّر التسهيلات الائتمانية تأثر بعوامل اقتصادية مختلفة؛ مثل: الكوارث الطبيعية، والركود الاقتصادي، إلى جانب العوامل السياسية.

وأظهرت نتائج دراسة (Abu Baqi 2014) وجود تأثير مهم للاقتصاد الكلي على الائتمان المصرفي للمصارف التجارية الأردنية خلال الفترة (2000-2011)، وأنه من الأفضل الحفاظ على استقرارية سلوك الاقتصاد الكلي؛ وذلك لأنها تحافظ على استقرارية الائتمان المصرفي نفسه.

وأخيراً، هدفت دراسة (Alshatti 2015) إلى البحث في أثر إدارة مخاطر الائتمان على الأداء المالي للمصارف التجارية الأردنية خلال الفترة (2005-2013). وهي تختلف عن دراستنا هذه في أنها قامت بدراسة الموضوع من جانب حقل التمويل، الذي يبحث في أثر متغيرات جزئية تختص بالسوق المالي والمصرفي على الأداء المالي للمصارف التجارية. وقد أثبتت الدراسة أن إدارة مخاطر الائتمان تؤثر في الأداء المالي للمصارف التجارية مقيساً بالعائد على الأصول (ROA) والعائد على الأسهم (ROE). في حين يقوم هذا البحث بجمع متغيرات اقتصادية كلية ومتغيرات تختص بالقطاع المصرفي؛ ومن ثم دراسة آثارها معاً في الأداء المالي للمصارف التجارية الأردنية والأجنبية العاملة في الأردن.

تطور المؤشرات المتعلقة بالتسهيلات الائتمانية للمصارف التجارية الأردنية عينة الدراسة:

يُظهر جدول (1) تطور أهم المؤشرات المتعلقة بالتسهيلات الائتمانية، وهي تتمثل في ما يأتي:

1 - ارتفاع حجم التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل المصارف التجارية الأردنية عمّا تم منحه من تسهيلات من قبل المصارف التجارية الأجنبية؛ فقد راح مدى التسهيلات الممنوحة من قبل المصارف الأردنية السبعة عينة الدراسة خلال الفترة (2003-2014) بين (170 مليوناً و2.1 مليار) دينار، في حين راح هذا المدى للمصارف الأجنبية عينة الدراسة بين (40 و170) مليون دينار فقط؛ مما يعكس تزايد المساهمة الواضحة للمصارف المحلية في تقديم التسهيلات.

2 - تزايد حجم نسبة التسهيلات الائتمانية المتعثرة من إجمالي التسهيلات الممنوحة من قبل المصرف نفسه للمصارف التجارية الأردنية عن النسبة لدى المصارف الأجنبية عينة الدراسة. فقدراوح متوسط هذه النسبة للمصارف الأردنية بين (4% و18%) خلال فترة الدراسة، وفي المقابل راوحت هذه النسبة لدى المصارف الأجنبية بين (3% و5%).

جدول (1)

تطور حجم التسهيلات الائتمانية الممنوحة والمتعثرة للمصارف التجارية عينة الدراسة للفترة (2014-2003)

المصرف	السنة	التسهيلات الائتمانية الممنوحة (مليون دينار)	التسهيلات الائتمانية المتعثرة (مليون دينار)	نسبة التسهيلات المتعثرة إلى إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل المصرف
البنك الأردني الكويتي	2003	332.7	15.1	4.5%
	2009	1130.7	36.4	3.2%
	2014	1372.1	86.9	6.3%
بنك الاتحاد	2003	190.6	15.0	7.8%
	2009	722.0	74.8	10.4%
	2014	1310.8	88.4	6.7%
بنك الأردن	2003	356.2	8.5	2.4%
	2009	917.4	77.7	8.5%
	2014	1196.9	96.7	8.1%
بنك الإسكان للتجارة والتمويل	2003	628.8	65.4	10.4%
	2009	2,493.3	177.0	7.1%
	2014	2,978.8	248.0	8.3%
بنك سوسيتة جنرال-الأردن	2003	47.1	17.1	36.4%
	2009	182.3	30.7	16.8%
	2014	338.0	19.5	5.8%

تابع / جدول (1)

تطور حجم التسهيلات الائتمانية الممنوحة والمتعثرة للمصارف التجارية عينة الدراسة للفترة (2003-2014)

المصرف	السنة	التسهيلات الائتمانية الممنوحة (مليون دينار)	التسهيلات الائتمانية المتعثرة (مليون دينار)	نسبة التسهيلات المتعثرة إلى إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل المصرف
بنك المؤسسة المصرفية العربية	2003	147.2	17.4	11.8%
	2009	299.9	17.2	5.7%
	2014	532.8	30.8	5.8%
بنك القاهرة عمان	2003	282.3	34.4	12.2%
	2009	784.5	45.8	5.8%
	2014	1078.2	56.2	5.2%
المصرف التجاري الأجنبي الأول	2003	113.7	1.3	1.1%
	2009	190.7	6.4	3.4%
	2014	163.7	2.9	1.8%
المصرف التجاري الأجنبي الثاني	2003	44.9	0.2	0.5%
	2009	58.7	3.1	5.3%
	2014	40.8	1.0	2.4%

المصدر: التقارير السنوية للمصارف التجارية، أعداد مختلفة.

- 3 - انخفاض نسبة التسهيلات المتعثرة من إجمالي ديون المصرف خلال الفترة (2003-2014) عن (10%) للمصارف التجارية الأردنية جميعها عينة الدراسة، وبمتوسط نمو سالب للفترة نفسها لغالبية هذه المصارف. وهذا يعني أن مشكلة تعثر التسهيلات لم تأخذ منحى تصاعدياً من إجمالي ديون المصارف التجارية الأردنية، وبما لا يُشير إلى وجود تهديد للمشكلة على هذه المصارف؛ مما يساعد على استقرار القطاع المصرفي الأردني، غير أنه لم تتوافر هذه النسبة للفترة نفسها للمصارف التجارية الأجنبية وهو ما يظهره جدول (2).
- 4 - حققت معظم المصارف التجارية الأردنية مستويات متوسطة من نسبة المُخصّصات التي يتم استخدامها في معالجة تعثر التسهيلات الائتمانية (نسبة التغطية)؛ حيث تجاوز متوسط هذه النسبة حاجز (61%) لخمس مصارف ضمن

العيّنة، وراوحت هذه النسبة للمصرفين المتبقين بين (29% و38%). وهذا يعني أن غالبية المصارف التجارية الأردنية تحتفظ بمخصصات مالية معقولة لمعالجة مشكلة تعثر التسهيلات الائتمانية لديها، غير أنه لم تتوافر هذه النسبة للفترة نفسها للمصارف التجارية الأجنبية، وهو ما يظهره جدول (2).

جدول (2)

تطور أهم مؤشرات نوعية الأصول وكفاية رأس المال للمصارف التجارية عينة الدراسة للفترة (2003-2014)

المصرف	السنة	نسبة التسهيلات الائتمانية المتعثرة من إجمالي ديون المصرف*	نسبة التغطية*	نسبة كفاية رأس المال التنظيمي	نسبة الرافعة المالية*
البنك الأردني الكويتي	2003	غير متوافر	86.2%	18.1%	9.5%
	2009	2.2%	107.0%	17.8%	13.7%
	2014	3.6%	58.4%	17.2%	16.8%
بنك الاتحاد	2003	غير متوافر	49.5%	11.2%	7.8%
	2009	17.4%	19.5%	19.6%	15.7%
	2014	4.0%	64.5%	14.7%	12.1%
بنك الأردن	2003	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	7.2%
	2009	4.2%	57.4%	13.7%	11.2%
	2014	4.5%	88.1%	17%	15.5%
بنك الإسكان للتجارة والتمويل	2003	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	13.7%
	2009	3.0%	56.8%	22.9%	15.9%
	2014	3.4%	77.2%	18.1%	13.7%
بنك سوسيتة جنرال-الأردن	2003	غير متوافر	56.0%	31.2%	12.7%
	2009	9.6%	20.6%	26.1%	17.5%
	2014	2.3%	38.0%	31.7%	14.0%
بنك المؤسسة المصرفية العربية	2003	غير متوافر	غير متوافر	19.2%	10.5%
	2009	2.9%	53.1%	34.0%	15.7%
	2014	2.8%	71.4%	21.2%	13.4%

تابع/ جدول (2)

تطور أهم مؤشرات نوعية الأصول وكفاية رأس المال للمصارف التجارية عينة الدراسة للفترة (2003-2014)

المصرف	السنة	نسبة التسهيلات الائتمانية المتعثرة من إجمالي ديون المصرف*	نسبة التغطية* نسبة رأس المال التنظيمي	نسبة الرافعة المالية*
بنك القاهرة عمان	2003	غير متوافر	غير متوافر	5.5%
	2009	2.8%	93.1%	10.1%
	2014	2.5%	84.3%	12.4%
المصرف التجاري الأجنبي الأول	2003	غير متوافر	غير متوافر	9.5%
	2009	غير متوافر	غير متوافر	10.3%
	2014	غير متوافر	غير متوافر	13.7%
المصرف التجاري الأجنبي الثاني	2003	غير متوافر	غير متوافر	7.2%
	2009	غير متوافر	غير متوافر	12.3%
	2014	غير متوافر	غير متوافر	20.8%

المصدر: التقارير السنوية للمصارف التجارية، أعداد مختلفة*. حسب من قبل الباحثين.

5 - احتفاظ المصارف التجارية الأردنية بمعدلات كافية من رأس المال التنظيمي بمعدلات راوحت بين (15% و28%) خلال فترة الدراسة؛ حيث تزيد هذه النسبة عن النسب المقررة من قبل البنك المركزي الأردني، البالغة (12%) وعن تلك المقررة من قبل لجنة بازل (2)، البالغة (8%). وهذا يُشير إلى احتفاظ المصارف الأردنية بمعدلات كافية ومقبولة من رأس المال لمواجهة المخاطر المصرفية التي قد تتعرض لها؛ الأمر الذي يُعزز من استقرار القطاع المصرفي الأردني. غير أنه لم تتوافر هذه النسبة للفترة نفسها للمصارف التجارية الأجنبية، وهو ما يظهره جدول (2).

6 - تقارب مُعدّل مساهمة أموال المساهمين من أصول المصرف لكل من المصارف التجارية الأردنية والمصارف الأجنبية عيّنة الدراسة (نسبة الرافعة المالية)؛ فقد راوح متوسط نسبة الرافعة المالية بين (11% و16%) لكل منهما، وهي تُعدّ ضعيف الحد الأدنى المقرّر من قبل البنك المركزي الأردني البالغ (6%)، وهو ما يظهره جدول (2).

المنهجية والتحليل القياسي:

يهدف معرفة طبيعة العلاقة بين التسهيلات الائتمانية المتعثرة وكل من المتغيرات الاقتصادية والمصرفية المختارة في نموذج الدراسة، طبقت منهجية السلاسل الزمنية المقطعية (Panel Data) على نموذج يجمع متغيرات الدراسة محل الاهتمام. ومن خلال مراجعة الدراسات السابقة ذات الصلة بالموضوع، استخدم نموذج قياسي شبيه بما تم استخدامه في دراسة (Khemraj and Pasha, 2009)، وصيغ على النحو الآتي:

$$(DCF)_{it} = \alpha_1 + \beta_1(RGDPG)_t + \beta_2(CGGE)_t + \beta_3(UER)_t + \beta_4(LIR)_{it} + \beta_5(PREF)_{it} + \beta_6(Size)_{it} + \beta_7 D_f + D_{ti} + \varepsilon_{it} \dots \dots (1)$$

وتصبح معادلة النموذج بعد إضافة المتغيرات الوهمية للوقت كما هو آت:

$$(DCF)_{it} = \alpha_1 + \beta_1(RGDPG)_t + \beta_2(CGGE)_t + \beta_3(UER)_t + \beta_4(LIR)_{it} + \beta_5(PREF)_{it} + \beta_6(Size)_{it} + \beta_7 D_f + \alpha_3 D_{3i} + \alpha_4 D_{4i} + \alpha_5 D_{5i} + \alpha_6 D_{6i} + \alpha_7 D_{7i} + \alpha_8 D_{8i} + \alpha_9 D_{9i} + \alpha_{10} D_{10i} + \alpha_{11} D_{11i} + \alpha_{12} D_{12i} + \alpha_{13} D_{13i} + \alpha_{14} D_{14i} + \varepsilon_{it} \dots \dots \dots (2)$$

حيث:

$(DCF)_{it}$: النسبة المئوية للتسهيلات الائتمانية المتعثرة من إجمالي التسهيلات الممنوحة من قبل المصرف (i) للسنة المحددة (t).

α_1 : المقطع.

$(RGDPG)_t$: معدل النمو السنوي للنتائج المحلي الحقيقي (real GDP) للسنة المحددة (t).

$(CGGE)_t$: معدل الإنفاق الحكومي على المشروعات الرأسمالية للسنة (t).

$(UER)_t$: معدل البطالة السنوي للسنة (t).

$(LIR)_{it}$: معدل فائدة الإقراض الحقيقي للمصرف (i) في السنة (t).

$(PREF)_{it}$: درجة المخاطرة الائتمانية، وتمثل النسبة المئوية لمجموع التسهيلات الائتمانية الممنوحة من إجمالي أصول المصرف (i) في السنة (t).

$(Size)_{it}$: حجم المصرف (i) في السنة (t).

D_f : المُتغيّر الوهمي الخاص بمرجعية إدارة المصرف، حيث يأخذ قيمة واحد إذا كان المصرف أجنبياً صفر إذا كان المصرف محلياً.

D_{ti} : المُتغيّر الوهمي الخاص بالفترة الزمنية (2003-2014).

α_t : معامل المُتغيّر الوهمي الخاص بالفترة الزمنية (2003-2014).

$\beta_1 \dots \beta_7$: معاملات المُتغيّرات التفسيرية للنموذج.

$D_{3i} \dots D_{14i}$: المُتغيّرات الوهمية للفترة الزمنية (2003-2014) لكل مصرف.

$\alpha_3 \dots \alpha_{14}$: معاملات المُتغيّرات الوهمية للفترة الزمنية (2003-2014).

ε_{it} : مُتغيّر الخطأ العشوائي.

وقبل البدء بتطبيق نموذج الدراسة باستخدام منهجية السلاسل الزمنية المقطعية (Panel Data)، كان من الضروري إجراء الاختبارات الآتية:

اختبار استقرار بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (Stationarity Test):

يُعدّ استقرار بيانات الدراسة من أهم القضايا التي يهتم بها الباحث؛ حيث تُظهر السلاسل الزمنية عادةً تغييراً في تباينها وفي وسطها الحسابي. وفي حال كانت مُتغيّرات النموذج غير مستقرة، فإن استخدام طريقة المربعات الصغرى (Ordinary Least Square-OLS) في الانحدار الخطّي المُتعدّد سيؤدي إلى نتائج مُتحيّزة.

ولاختبار استقرار مُتغيّرات النموذج كافة؛ تم استخدام اختبار Levine Lin and (Chu, 2002) (LLC). وتُعدّ المُتغيّرات مُستقرة وفقاً لهذا الاختبار إذا كانت قيمة (t-statistic) المحسوبة أكبر من القيمة الحرجة أو الجدولية لها، ويتم في هذه الحالة رفض الفرض العدمي الذي يشير إلى عدم استقرار المُتغيّرات، وقبول الفرض البديل الذي يشير إلى استقرار مُتغيّرات النموذج عند المستوى، ويمكن عندها استخدام طريقة المربعات الصغرى في تقدير النموذج (Baltagi, 2005). وإذا لم تكن البيانات مستقرة عند المستوى، فسيتم إعادة هذا الاختبار عند الفرق الأول حتى تستقر المُتغيّرات (Asterion and Hall, 2007). وبعد تنفيذ اختبار (LLC) على مُتغيّرات هذه الدراسة؛ تبين أن المُتغيّرات جميعها استقرت عند المستوى، وهو ما يوضحه جدول (3).

جدول (3)

نتائج اختبار استقرار بيانات الدراسة (Stationary Test)

درجة الاستقرار	فترات التباطؤ**	الاحتمالية*	المُتغيّر
عند المستوى	0	0.0000	Default Credit Facilities (DCF)
عند المستوى	0	0.0004	Bank Size (SIZE)
عند المستوى	0	0.0000	Lending Interest Rate (LIR)
عند المستوى	0	0.0000	Risk Preference (PREF)
عند المستوى	0	0.0001	Capital Government Expenditure (CGE)
عند المستوى	0	0.0000	Real GDP Growth (GDPG)
عند المستوى	0	0.0000	Unemployment Rate (UER)

* مستقرة عند مستوى 5% ، وهو المستوى الذي تم رفض الفرض العدمي عنده.

** تم تحديد العدد الأمثل لفترات التباطؤ بناء على اختبار (Levin, Lin & Chu).

اختبار الارتباط الذاتي (Autocorrelation Test):

تُعد استقلالية حدود الخطأ أحد فروض تحليل الانحدار؛ إذ يُشير مفهوم الأخطاء إلى الفرق بين القيم الحقيقية والمُقدّرة للمُتغيّرات الخاصة بالنموذج، فإذا وُجد ارتباط بين الأخطاء فسيكون هناك خطأ في النموذج الذي تم تقديره.

ولغايات الكشف عن استقلالية الأخطاء والتأكد من عدم ارتباطها بعضها مع بعض تم استخدام اختبار (Durbin Watson-DW)، وتراوح القيمة الإحصائية لهذا الاختبار بين (0 و 4). وإذا كانت القيمة الإحصائية (d.statistic) المحسوبة في هذا الاختبار أكبر من ($d_L=1.5$) وأقل من ($d_U=2.5$) تكون الأخطاء مُستقلة، ومن ثمّ لا يوجد ارتباط ذاتي بين المُتغيّرات التفسيرية كافة (Greene, 1997). وقد أشارت نتائج تقدير النموذج إلى أن القيمة الإحصائية لـ (D.W) بلغت (1.7)؛ مما يعني أن الأخطاء مستقلة.

اختبار الارتباط الخطي المتعدد (Multicollinearity Test):

ترجع أسباب وجود الارتباط الخطي إلى وجود علاقة خطية بين المُتغيّرات التفسيرية، أو لوجود ارتباط قوي بين هذه المُتغيّرات التفسيرية؛ وذلك نتيجة لاتجاه المُتغيّرات الاقتصادية معاً عبر الزمن. وللتأكد من عدم وجود ارتباط خطي في

النموذج؛ يمكن استخدام معاملات الارتباط (ρ) بين المتغيرات التفسيرية من خلال استخدام تحليل الارتباط (Correlation Analysis)؛ بحيث إذا كان الارتباط ضعيفاً بين المتغيرات؛ فإن هذا يُشير إلى عدم وجود مشكلة ارتباط خطي.

ولاختبار عدم وجود ارتباط خطي بين المتغيرات التفسيرية للنموذج يمكن استخدام اختبار (Variance Inflation Factors-VIF). وتقوم الفكرة الأساسية لهذا الاختبار على افتراض أن أحد المتغيرات التفسيرية يكون هو المتغير التابع. وتكون باقي المتغيرات التفسيرية مُستقلة، وتتكرر هذه العملية للمتغيرات التفسيرية كافة. وبعد إجراء تحليل الانحدار للمتغيرات التفسيرية كافة يتم عمل اختبار (VIF) باستخدام معامل التحديد (R^2_j) للمتغيرات التفسيرية كافة باستثناء المتغير (j)، وتمثل صيغة هذا الاختبار في ما يأتي (Wooldridge, 2013):

$$VIF_j = 1/(1-R^2_j) \dots\dots\dots(1)$$

وإذا كانت قيمة ($VIF_j > 10$)، فإن هذا يُشير إلى وجود مشكلة ارتباط متعدد بين متغيرات النموذج التفسيرية (Hair et al., 2010).

وبعد تنفيذ تحليل الارتباط الخطي بين المتغيرات التفسيرية الخاصة في هذه الدراسة، ومن ثم حساب مصفوفة الارتباط البسيطة بين هذه المتغيرات التفسيرية، كانت النتيجة وجود ارتباط خطي بسيط بين المتغيرات التفسيرية، وهو ما يوضحه جدول (4).

جدول (4)

مصفوفة الارتباط بين المتغيرات التفسيرية

(UER)	(SIZE)	(PREF)	(LIR)	(GDPG)	(CGE)	الارتباط
					1	(CGE)
				1	0.442	(GDPG)
			1	0.016-	0.164-	(LIR)
		1	0.721-	0.056	0.004-	(PREF)
	1	0.043-	0.162-	0.296-	0.388	(SIZE)
1	0.74-	0.019-	0.068-	0.339	0.408	(UER)

وللتأكد من عدم وجود ارتباط خطي بين المتغيرات التفسيرية تم تنفيذ اختبار (VIF)، وتمثلت النتائج فيما يوضحه جدول (5).

جدول (5)

نتائج اختبار (VIF) للارتباط الخطي بين المتغيرات التفسيرية

المتغير التابع j	قيمة اختبار (VIF)
(CGE)	1.35
(GDPG)	1.28
(LIR)	1.96
(PREF)	1.04
(SIZE)	1.49
(UER)	1.25

تُشير النتائج في جدول (5) إلى أن قيمة ($VIF < 10$) هي للمتغيرات كافة؛ مما يعني عدم وجود مشكلة ارتباط خطي بين المتغيرات التفسيرية المستخدمة في هذا النموذج.

اختبار تحديد النموذج المناسب لتقدير معاملات النموذج:

بعد الانتهاء من إجراء الاختبارات السابقة، والتأكد من عدم وجود أي مشكلات قياسية يأتي دور تحديد النموذج الملائم لاختبار بيانات السلاسل الزمنية من بين نموذج التأثيرات الثابتة (Fixed Effects Model)، ونموذج التأثيرات العشوائية (Random Effects Model)، من خلال إجراء اختبار (Hausman Test). ويشير الفرض العدمي (H_0) لهذا الاختبار إلى أن نموذج التأثيرات العشوائية هو النموذج المناسب، في حين يشير الفرض العدمي (H_1) إلى قبول نموذج التأثيرات الثابتة. ويتم اتخاذ القرار المناسب من خلال قيمة (P-Value)، فإذا كانت قيمة هذه الاحتمالية أقل من النسبة الملائمة (5%) يتم قبول (H_0) واختيار نموذج (Random Effects Model)، في حين إذا كانت قيمة هذه الاحتمالية أكبر من نسبة الـ (5%) يتم قبول (H_1) واختيار نموذج (Fixed Effects Model) (Baltagi, 2005).

وبعد تنفيذ اختبار (Hausman Test) كانت قيمة (P-value) أكبر من (0.05)، بحسب ما هو موضح في جدول (6)؛ مما يعني عدم رفض الفرض الصفري (H_0) وقبوله، وأن النموذج المناسب لتقدير معاملات النموذج هو نموذج المتغيرات العشوائية (Random Effects Model).

جدول (6)

نتائج اختبار (Hausman Test)

Test Summary	Chi-Sq statistic	Chi-Sq d.f	Prob.
Cross-section	0.668	6	0.995
Period Random	0.001	4	1.00
Cross-section and Period Random	2.846	3	0.416

التحليل القياسي الكمي:

من خلال قراءة نتائج قيم المعلمات المُقدّرة لنموذج الدراسة بحسب ما هو موضح في جدول (7)؛ يتبيّن وجود علاقة موجبة بين كل من (نسبة الإنفاق الرأسمالي الحكومي، ودرجة المخاطرة لدى المصرف) ونسبة التسهيلات الائتمانية المتعثّرة من إجمالي التسهيلات الممنوحة من قبل المصرف، ولكنّها غير معنوية إحصائياً. في المقابل أظهرت نتائج التقدير وجود علاقة سالبة بين كل من (معدل البطالة، وإدارة المصرف) ونسبة التسهيلات الائتمانية المتعثّرة من إجمالي التسهيلات الممنوحة من قبل المصرف، ولكنّها غير معنوية إحصائياً أيضاً.

وعليه؛ لا يُمكن اعتبار نسبة النفقات الرأسمالية الحكومية من إجمالي نفقاتها العامة من المُحدّدات التي تؤثر في حجم تعثر التسهيلات الائتمانية للمصارف التجارية في القطاع المصرفي الأردني؛ فعلى الرغم من عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية فإن إشارة المعلمة الموجبة جاءت أيضاً مخالفة لما يُمكن توقعه نظرياً حول هذا الموضوع.

جدول (7)

نتائج تقدير معلمات النموذج وأثرها في نسبة إجمالي التسهيلات المتعثّرة من التسهيلات الممنوحة من المصرف

Prob.	t-statistic	Coefficient	المُتغيّرات
0.09	1.67	0.1	Intercept
0.05	1.88-	0.34 -	Real GDP Growth (RGDPG)
0.73	0.34	0.03	Capital Government Expenditure (CGE)
0.51	0.65-	0.21-	Unemployment Rate (UER)

تابع/ جدول (7)

نتائج تقدير معلمات النموذج وأثرها في نسبة إجمالي التسهيلات المتعثرة من التسهيلات الممنوحة من المصرف

Prob.	t-statistic	Coefficient	المُتغيّرات
0.31	1.03	0.08	Lending Interest Rate (LIR)
0.86	0.18	0.01	Risk Preference (PREF)
0.003	3.06 -	0.1 -	Bank Size (SIZE)
0.14	1.48 -	0.04 -	Dummy Variable (DF)
		%71	R ²
		%68	Adjusted R ²
		27.12	F-Statistic
		0.000	Prob.(F-Statistic)
		1.7	Durbin Watson

ويُمكن تفسير عدم دلالة هذه العلاقة بأن مُجمل الإنفاق الرأسمالي الحكومي هو نفقات جارية يتم تحميلها على النفقات الرأسمالية؛ مثل: تكاليف دراسات الجدوى الاقتصادية للمشاريع الحكومية، ورواتب الخبراء والمستشارين. ويؤدي استمرار حصول الحكومة على تسهيلات ائتمانية من المصارف المحليّة، من غير أن يتم إنفاقها على مشاريع استثمارية يكون لها مردود مالي على الخزينة العامة - إلى التأثير في قدرة الحكومة على سداد الالتزامات المالية المترتبة عليها تجاه المصارف؛ ومن ثم يترتب على ذلك تزايد نسبة تعثر التسهيلات الائتمانية.

وفي ما يتعلق بأثر البطالة على تعثر التسهيلات الائتمانية، لا يمكن اعتبار البطالة من المحدّات الضابطة لتعثر التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل المصارف التجارية؛ بسبب عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية. ويُمكن تفسير ذلك بأن معدّلات البطالة في الأردن لم تتغير بنسب كبيرة خلال فترة الدراسة؛ حيث راوحت قيمتها بين (12% و 15%) بمتوسط نمو لم يتجاوز (2%). وجاءت إشارة المعلمة مخالفة لما يمكن توقعه كإطار نظري من وجود أثر إيجابي لمعدل البطالة على تعثر التسهيلات.

وفي ما يتعلق بمعدل الفائدة على التسهيلات الائتمانية الممنوحة، كانت قيمة المعلمة (0.08). ومن خلال إحصائية (t-statistic) تبين عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية على حجم التسهيلات الائتمانية المتعثرة لدى المصارف التجارية المُرخّصة في الأردن. ويمكن تفسير عدم دلالة هذه العلاقة بتقارب معدّلات الفائدة على هذه

التسهيلات بين المصارف التجارية؛ نتيجة لتطبيق معدّل الفائدة المرجعي بين المصارف (Jodibor) الذي يحدد متوسطاً لمعدّل الفائدة على القروض بين عشرة مصارف تجارية بعد استبعاد معدلات الفائدة ذات القيم المتطرفة العالية والمنخفضة؛ فتصبح الفروقات في معدلات الفائدة بين غالبية المصارف التجارية بسيطة (جمعية البنوك في الأردن، 2014). إلى جانب انخفاض معدلات الفائدة وقت حدوث الأزمة المالية العالمية كإجراء احترازي من قبل البنك المركزي الأردني.

أمّا بالنسبة لدرجة المخاطرة (Risk Preference)، التي تمثلت بنسبة التسهيلات الائتمانية من إجمالي أصول المصرف؛ فكانت العلاقة موجبة ولكنها غير معنوية إحصائياً. بمعنى أنه لا يمكن اعتبار درجة المخاطرة من المحدّات الضابطة لتعثّر التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل المصارف التجارية؛ بسبب عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية إلا أنها جاءت متفقة مع نتائج بعض الدراسات الميدانية التي أشارت إلى وجود علاقة طردية بين درجة المخاطرة وتعثّر التسهيلات الائتمانية. أمّا بالنسبة للمصارف التجارية الأردنية؛ فلم تكن درجة المخاطرة فيها ذات تأثير دلالة إحصائية؛ بسبب وجود ضوابط وقيود على العملاء المقترضين من قبل المصارف نفسها، إلى جانب قوة الرقابة المصرفية من قبل البنك المركزي الأردني على أعمال هذه المصارف.

وبالنظر إلى قيمة معلمة المتغيّر الوهمي (DF) المتعلّقة بتصنيف المصرف محلياً أو أجنبياً، نلاحظ عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية على حجم التسهيلات الائتمانية المتعثّرة لدى المصارف التجارية المرخّصة في الأردن؛ لكون قيمة (Prob.) لهذه المعلمة (0.14)، وهي أكبر من (0.05)؛ مما يعني أن تصنيف إدارة المصارف إلى جهات أجنبية خارجية لا يؤثر على تخفيض حجم تعثّر التسهيلات الائتمانية؛ ومن ثمّ لا يعطي أفضلية للإدارة الأجنبية للمصارف التجارية على الإدارة المحلية لها.

ويمكن تفسير عدم دلالة هذه العلاقة باقتصار تقديم خدمات المصارف الأجنبية في العاصمة عمّان، وعدم فتح فروع لها في مختلف المحافظات، إلى جانب عدم توسّع هذه المصارف في تقديم التسهيلات والقروض؛ فقد راح متوسط ما تمّ منحه من تسهيلات من قبل المصارف الأجنبية عينة الدراسة بين (40 و170) مليون دينار خلال الفترة (2003-2014)، في حين راح هذا المتوسط للمصارف التجارية المحليّة عينة الدراسة بين (170 مليوناً و2.1 مليار دينار) خلال الفترة نفسها؛ مما يعكس وجود إدارة ائتمانية متحفّظة لدى المصارف الأجنبية في تقديم التسهيلات الائتمانية في القطاع المصرفي الأردني.

أما فيما يتعلق بالمتغيرات التفسيرية؛ فكانت قيمة معلمة معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (-0.34%)، ومن خلال إحصائية (t-statistic)؛ فقد تبين وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (5%) على حجم التسهيلات الائتمانية المتعثرة لدى المصارف التجارية المرخصة في الأردن؛ مما يعني أن زيادة معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (1%) سيؤدي إلى انخفاض نسبة التسهيلات الائتمانية المتعثرة لدى تلك المصارف بنسبة (0.34%)، وهذا يدل على أنه بزيادة الناتج المحلي سوف تزداد الأنشطة الاقتصادية؛ ونتيجة لذلك، سوف تحقق الأنشطة المختلفة مبيعات أعلى وربحاً أكبر، يعمل على زيادة قدرتها المالية؛ ومن ثم يتوقع منها زيادة مقدرتها على دفع ما عليها من مستحقات مالية وقروض وفوائد للمصارف خلال الفترة الزمنية المحددة لها، والعكس صحيح في حال انخفاض الناتج المحلي الإجمالي.

وقد جاءت هذه النتيجة مُتفقة مع نتائج بعض الدراسات السابقة مثل الدراسة المُتعلقة بالمصارف اليابانية لـ (Ito and Harada, 2003)، التي توصلت إلى وجود علاقة قوية بين مشكلة تعثر القروض وحالة الانكماش التي يعاني منها الاقتصاد الياباني. وأظهرت نتائج هذه الدراسة أنه إذا كان معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي ما نسبته (1%) فإن الديون المتعثرة ستتناقص ما نسبته (2.8%). كما جاءت هذه النتيجة متفقة أيضاً مع دراسة (Zaib et al., 2014) المُتعلقة بقياس أثر بعض المتغيرات الاقتصادية على تعثر التسهيلات الائتمانية لدى المصارف التجارية في باكستان؛ حيث أشارت نتائج الدراسة إلى أن زيادة الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (1%) سيؤدي إلى انخفاض نسبة التعثر في التسهيلات الائتمانية بنسبة (0.66%).

أما معلمة حجم المصرف (Bank Size) المتمثلة في زيادة أصول المصرف؛ فكانت قيمتها (-0.10). ومن خلال إحصائية (t-statistic) تبين وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (5%) على حجم التسهيلات الائتمانية المتعثرة لدى المصارف التجارية المرخصة في الأردن؛ مما يعني أن زيادة حجم المصرف بنسبة (1%) سيؤدي إلى انخفاض نسبة التسهيلات الائتمانية المتعثرة لدى ذلك المصرف بنسبة (0.1%).

ويشير هذا إلى أن المصارف الكبيرة بحجمها تميل إلى أن تتخفف فيها نسبة التسهيلات الائتمانية المتعثرة؛ مما يعكس ذلك نجاح الإدارة الائتمانية لديها في منح ومتابعة التسهيلات الممنوحة لمختلف الجهات المُستفيدة. وقد يعود السبب في ذلك

أيضاً إلى أن عمليات منح الائتمان في المصارف الكبيرة تمر بعدة مراحل من التدقيق والمراجعة على عكس المصارف الصغيرة. وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة كل من (Hu et al., 2006) و (Rajan and Dhal, 2003) و (Salas and Saurina, 2002)؛ حيث أشارت إلى وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين حجم المصرف ونسبة التسهيلات الائتمانية المتعثرّة، وإلى أن زيادة حجم المصرف تؤدي إلى إدارة جيدة لمخاطر الائتمان مقارنة بالمصارف الأصغر حجماً.

أمّا قيمة (R^2) ؛ فقد بلغت (0.71)؛ مما يعني أن هذا النموذج قادر على تفسير حجم التعثر في التسهيلات الائتمانية للمصارف التجارية بنسبة جيدة؛ تبلغ (71%). كما أن قيمة (P-Value) لاختبار F تشير إلى أن النموذج جيد وذو دلالة إحصائية مرتفعة، إلى جانب أن القيم الإحصائية لـ (DW) بلغت (1.7)، وهي تقع بين أدنى قيمة وأعلى قيمة (1.5-2.5)؛ الأمر الذي يُشير إلى عدم وجود ارتباط خطي للأخطاء في النموذج، ومن ثمّ يمكن استنتاج أن النموذج ككل مقبول إحصائياً.

جدول (8)

نتائج تقدير معاملات المتغيرات الوهمية (α) لكل مصرف للسنوات (2003-2014)

قيمة المعلمة	المتغير
*0.000265	D_3
*0.000588	D_4
*0.000173-	D_5
*0.000169-	D_6
*0.000272-	D_7
*0.000385-	D_8
*0.000475-	D_9
*0.000288	D_{10}
*0.000611	D_{11}
*0.000336	D_{12}
*0.000180-	D_{13}
*0.000435-	D_{14}

*: قيمة المعلمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.05.

يلاحظ أن حدوث الأزمات الخارجية كالأزمة المالية العالمية في عام 2008، وأزمة الربيع العربي عام 2011 وما بعده لم تترك أثراً قوياً على حجم التسهيلات الائتمانية المتعثرة للمصارف التجارية عينة الدراسة خلال الفترة (2003-2014). ويرجع انخفاض تأثير الأزمات الخارجية إلى أن القطاع المصرفي الأردني غير منكشف بالكامل على الأسواق المالية العالمية، ولا يتعامل بالاستثمار في الأوراق المالية لتلك الأسواق بشكل كبير، إلى جانب ارتفاع درجة كفاءة الأساليب الرقابية والتعليمات التي ينفذها البنك المركزي الأردني على المصارف المرخصة في الأردن كافة.

نتائج الدراسة:

هدفت هذه الدراسة -بشكل أساسي- إلى بيان أثر العوامل التي تؤثر في تعثر التسهيلات الائتمانية للمصارف التجارية في الأردن. وتحديد معرفة المتغيرات الاقتصادية الكلية المُمثلة في (نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، ومعدل حجم الإنفاق الحكومي على المشروعات الرأسمالية، ومعدل البطالة)، بالإضافة إلى أثر المتغيرات المصرفية المرتبطة بشكل مباشر بأداء المصرف والمُمثلة في (معدل الفائدة، وحجم المصرف، ودرجة مخاطرة المصرف، وإدارة المصرف) في التسهيلات الائتمانية المتعثرة لدى المصارف التجارية في الأردن.

وقد استخلصت الدراسة أن التسهيلات الائتمانية المتعثرة لا تشكل ظاهرة متنامية في الجهاز المصرفي الأردني؛ إذ لم تحافظ كل من نسبة إجمالي الديون غير العاملة من إجمالي الديون ونسبة التسهيلات المتعثرة من إجمالي التسهيلات الممنوحة على معدلات نمو متزايدة طوال تلك الفترة. كما تم ملاحظة ارتفاع الملاءة المالية للمصارف المرخصة في الأردن؛ نتيجة احتفاظها بمستويات مرتفعة من حساب رأس المال والاحتياطيات والمخصصات خلال فترة الدراسة؛ الأمر الذي يُعزز من قدرتها على مواجهة المخاطر المصرفية المختلفة.

وقد أظهرت النتائج القياسية وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين كل من معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وزيادة أصول المصرف (حجم المصرف) وحجم التعثر في التسهيلات الائتمانية لدى المصارف التجارية المرخصة في الأردن. في حين أظهرت النتائج عدم وجود تأثير معنوي لكل من: حجم الإنفاق الرأسمالي الحكومي، ومعدل البطالة، ومعدل الفائدة على التسهيلات الائتمانية. وعدم تأثير زيادة حجم التسهيلات الائتمانية من إجمالي أصول المصرف

في تعثّر التسهيلات الائتمانية للمصارف التجارية المُرخّصة في الأردن بسبب عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية.

وفي النهاية توصي الدراسة بضرورة مراعاة تحديد البنك المركزي الأردني لنسب ومعدلات التسهيلات الائتمانية المتعثّرة تتواكب مع تطورات الظروف الاقتصادية المحلية والخارجية التي تؤثر في النشاط الاقتصادي. وتأكيد أهمية وجود وتطبيق سياسات ائتمانية مرنة لدى المصارف التجارية في الجهاز المصرفي الأردني؛ الأمر الذي يعمل على زيادة حجم التسهيلات الائتمانية الممنوحة؛ ومن ثم زيادة حجم التمويل المُقدّم لمختلف أنواع القطاعات الاقتصادية في السوق المحلي. ومراعاة التزام الحكومة بعدم إنفاق مخصصات المشاريع الرأسمالية على مصروفات ونفقات جارية، وأن يتم إنفاق ديون الحكومة التي تقترضها من المصارف المحلية على مشاريع وأنشطة استثمارية.

المراجع:

- أبويعيد، جمال. (2003). *القروض المتعثّرة لدى المصارف التجارية الأردنية*. [رسالة دكتوراه غير منشورة]، جامعة عمّان العربية للدراسات العليا، عمّان، الأردن.
- أبو الهيجاء، إلياس. (1997). *الديون المتعثّرة في المصارف التجارية*. [رسالة ماجستير غير منشورة]، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمّان، الأردن.
- البنك المركزي الأردني. (2015). *التقرير السنوي*، عمان، الأردن.
- جمعية البنوك في الأردن. (2003-2014). *التقارير السنوية*، عمّان، الأردن.
- جمعية البنوك في الأردن. (2014). *دليل البنوك العاملة في الأردن*، عمّان، الأردن.
- حداد، وسيم. (2005). *الديون المتعثّرة في المصارف التجارية في الأردن*. [رسالة ماجستير غير منشورة]، جامعة اليرموك، اربد، الأردن.
- الجزعلي، أحمد. (2000). *التعثّر المصرفي في الأردن: دراسة تحليلية مقارنة للفترة (1980-1997)*. [رسالة ماجستير غير منشورة]، جامعة آل البيت، المفرق، الأردن.
- الداوود، ماجد. (2000). *إدارة الديون المتعثّرة لدى المصارف التجارية في الأردن*. [رسالة ماجستير غير منشورة]، جامعة النيلين، الخرطوم، السودان.
- العبادي، محمد. (1995). *تعثّر التسهيلات الائتمانية في المصارف المدرجة في بورصة عمّان*. [رسالة ماجستير غير منشورة]، الجامعة الأردنية، عمّان، الأردن.

- عثمان، سراج الدين. (2002). *صينغ التمويل الإسلامي المستخدمة في إطار التجربة المصرفية السودانية في إدارة الأصول ومخاطر التمويل في العمل المصرفي التقليدي والإسلامي، اتحاد المصارف العربية، بيروت، لبنان.*
- العياش، محمد. (2013). *محددات الائتمان في المصارف الخاصة في سورية*. [رسالة ماجستير غير منشورة]، جامعة حلب، حلب، سوريا.
- Abu Baqi, F. (2014). *The Role of macroeconomic performance in bank credit (2000-2011): the case of Jordanian banking sector*. [Unpublished master Thesis], The University of Jordan, Amman, Jordan.
- Alshatti, A. (2015). The effect of credit risk management on financial performance of the Jordanian commercial banks. *Investment Management & Financial Innovations*, 12(1), 338-345.
- Asterion, D., & Hall, S. (2007). *Applied Econometrics*. 2nd ed., Palgrave.
- Baltagi, B. H. (2005). *Econometric analysis of panel data Ebook*. 7th ed, John Wiley and Sons.
- Greene, W. H. (1997). *Frontier Production Functions*, In Pesaran, M. H. and Shmidit, P. Editors, *Handbook of Applied Econometrics, II. Microeconometrics*, Blackwell Publishers Ltd.
- Hair, J., Black, W., Babin, B., & Anderson, R. (2010). *Multivariate data analysis*. 7th ed, New Jersey: Upper Saddle River, Pearson Education International.
- Hu, J., li, Y., & Chiu, Y. (2006). Ownership and non-performing loans: Evidence from Taiwan's banks. *The Developing Economies*, 42(3), 405-420.
- Hutchison, M. & Noy, I. (2005). How bad are twins? Output costs of currency and banking crises. *Journal of Money, Credit and Banking*, 37(4), 726-752.
- Ito, T., & Harada, K. (2003). Market evaluations of banking fragility in Japan: Japan Premium, Stock prices, and credit derivatives. *NBER Working Paper*, 9589, Cambridge, M. A.: National Bureau of Economic Research.
- Khemraj, T., & Pasha, S. (2009). The determinants of non-performing loans: *An econometric case study of Guyana*. Presented at the Caribbean Centre for Banking and Finance Bi-annual Conference on Banking and Finance, St. Augustine, Trinidad.
- Levin, A., Lin, C.; & Chu, C. (2002). Unit Root Test in Panel Data: Asymptotic and finite Sample Properties. *Journal of Econometrics*, 108(1), 1-24.

- Louzis, D., Vouldis, A., & Metaxes, V. (2010). Macroeconomic and bank specific determinants of non-performing loans in Greece: A Comparative Study of mortgage business and consumer loan portfolio. *Working Paper, Bank of Greece Euro System*, 118.
- Love, I., & Zaidi, R. (2010). Trade credit, Bank credit and financial crises. *International Review of Finance*, 10 (1), 125-147.
- Rajan, R., & Dhal, S. (2003). Non-performing loans and terms of credit of public sector bank in India: An empirical assessment. *Reserve Bank of India, Occasional Papers*, 24(3).
- Salas, V., & Saurina, J. (2002). Credit Risk in Two Institutional Regimes: Spanish Commercial and Savings Banks. *Journal of Financial Services Research*, 22(3), 203-224.
- Serwa, D. (2010). Larger Crises Cost More: Impact of Banking Sector Instability on Output Growth, *Journal of International Money & Finance*, 29(8), 120-144.
- Wooldridge, J. (2013). *Introductory econometrics: A modern approach*, (5th ed). South Westren Inc.
- Zaib, A., Farid, F., & Khan, M. (2014). Macroeconomic and Bank-Specific Determinants of Non-Performing Loans in the Banking Sector in Pakistan. *International Journal of Information, Business and Management*, 6(2), 53-78.

قدم في: مايو 2018

أجيز في: أبريل 2019



